



ظاهرة التقديم والتأخير في شعر أبي الحسن علي بن محمد التهامي

عبد الحميد محمد حمدان عثمان

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمر المختار - القبة

Doi: <https://doi.org/10.54172/y6x7xj92>

المستخلص: إن المتأمل في الشعر العربي يجد التهامي واحدا من الشعراء الذين عاصروا العصر العباسي الذي كانت فيه الدولة العباسية تتنازعها عوامل الانحلال، وعلى الرغم من هذه الظروف فإن الشاعر استطاع أن ينتج شعرا تميز بجودة المعاني، وسهولة الفأظه، وهو جدير بالدراسة مما جعلني أرغب في دراسة شعره، فاخترت عنواناً للبحث: ظاهر الحذف في شعر أبي الحسن علي بن محمد التهامي دراسة نحوية دلالية؛ وذلك للتعرف على مواضع الحذف في شعره، والأغراض التي من أجلها حذف الشاعر عنصراً من عناصر الجملة الاسمية، أو الفعلية، واستخدمت في هذه الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل الأبيات تحليلاً دقيقاً للوصول إلى المعاني التي قصدتها الشاعر، والأغراض التي من أجلها حذف الشاعر عنصراً من عناصر الجملة، وخلصت الدراسة إلى نتائج منها: أن تقديم الخبر على المبتدأ جاء بقسميه الواجب، والجائز، وكان الواجب أكثر استعمالاً عند الشاعر، وجاء التقديم في كليهما لإفادة التخصيص، وأن التهامي وافق جمهور البصريين في تقديم خبر كان وأخواتها على أسمائها، وكذلك وافق جمهور الكوفيين في مسألة تقديم جواب الشرط على الأداة والفعل.

الكلمات المفتاحية: ظاهر الحذف، الشعر العباسي، أبو الحسن التهامي، الدراسة النحوية، الشعر العربي.

The Phenomenon of Preposition and Postposition in the Poetry of Abu al-Hasan Ali Ibn Muhammad al-Tahami

Abdulhamid Mohamed Hamdan Otman

Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Sciences, Omar Al-Mukhtar University - Al Qub- bah

Abstract: The mediator of Arabic poetry finds Thami one of the poets who lived in the Abbasid era, when the Abbasid state was disputed by factors of decay, and despite these circumstances, the poet was able to produce poetry characterized by the quality of meanings, and ease of pronunciation, which is worthy of study. This paper attempt to identify the places of deletion, And the purposes for which the poet omitted an element of the nominal sentence, or real, in his poetry. An analytical approach based on correct analysis of the verses was used to reach the meanings intended by the poet, and the purposes for which the poet is omitted from the elements of the sentence. The study concluded that precedence of the predicate on the subject came with two sections of obligatory, and permissible, and the mandatory was more used when the poet, and the precedence came in both to benefit the allocation, and that Al-Tohamy agreed with linguists from Basra to provide the predicate of kan wakhiwatuha on their names, as well as linguists from Kufic on Provide the condition answer on the tool and the verb.

Keywords: Deletion Phenomenon, Abbasid Poetry, Abu al-Hasan al-Tahami, Grammatical Study, Arabic Poetry.

المقدمة

إنَّ الشعر ديوان العرب، وسجل تاريخهم ووقائعهم، ومرجع أنسابهم، وفخر أبطالهم، ورؤسائهم؛ ولذلك حظي لديهم بمكانه مرموقة عالية، ومنزلة رفيعة، فأجلوه، وحفظوه، وتداولوه، ونقلوه، وتناشده، وإذا كان للشعر هذه المكانة العظيمة عند العرب، فإن له أهمية بالغة عند النحويين، فهو أوسع روافد السماع، ومن أهم طرق الاستدلال؛ لذلك اعتمدوا عليه في استنباط القواعد، وبناء الأحكام، وتقرير الأصول، وأعلوا به صرح صنعتهم، وأكثروا من الاستشهاد به، وساعدهم على ذلك تيقنهم من ضبط كلماته، لأنه مصون بالوزن الشعري، وسهولة حفظه، ويسر تذكره، واستدعائه عند الحاجة⁽ⁱ⁾. والتهامي واحد من الشعراء العلماء باللغة، الواعين بتصرفات العرب في لغتهم علي الرغم من أنه نشأ في عصر كانت الدولة العباسية تتازعها عوامل الانحلال، ولم يبق للخلافة من رونق، وكثر الأدعياء والتأثرون حتى عمت الفوضى السياسية فعلى الرغم من هذه الظروف استطاع التهامي أن يبدع في مجال الشعر، فاتسم شعره بالسهولة، وهو طوع لإرادته يرسله على سجيته فيأتي بكثير من المعاني الطريفة، والصور البديعة.

وأغلب شعره يندرج تحت لونين هامين من الموضوعات هما المديح، والرثاء، وإن جاء الغزل كثيرا فهو يجيء كمقدمات للمديح⁽ⁱⁱ⁾. وللتهامي ديوان مطبوع يحمل عنوان (ديوان التهامي) وقد طبع سنة (1986) بشرح وتحقيق د. علي نجيب عطوي، ومبلغ عدد صفحاته خمسمائة وست صفحات، وعدد قصائده ثلاثا وسبعين قصيدة، تنوعت فيها أغراض الشعر المدح، العتاب، الاعتذار، الزهد، الفخر، الغزل، الرثاء، الأمر الذي جعلني أرغب في دراسة شعر الشاعر، فوقع اختياري علي دراسة بعنوان ظاهرة التقديم، والتأخير في شعر أبي الحسن علي بن محمد التهامي، دراسة نحوية دلالية.

أسباب الدراسة:

إن اختياري للشاعر أبي الحسن علي محمد بن التهامي وشعره مجالا للدراسة النحوية والدلالية دراسة تطبيقية يستند إلى:

1. تمكنه من اللغة.
2. غزارة إنتاجه الشعري في دوانه.
3. اهتمامه الشديد بالمعنى يعكس وعيه بأثر مواقع الجملة النحوية، وأنماطها لأداء المعني.
4. الرغبة في إمداد المكتبات الليبية بدراسة جديدة في مجال الدراسة اللغوية التطبيقية.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة شعر التهامي من خلال ظاهرة التقديم والتأخير إلى ما يلي:

1. التعرف على مواضع التقديم، والتأخير عند الشاعر من خلال عرض الجملة الاسمية، والفعلية وبيان مدى موافقة الشاعر، أو مخالفته.
2. موقف الشاعر من المذاهب النحوية، واللهجات العربية من خلال عرضيه للقوائد الشعرية وأغراضها المختلفة للنحاة.
3. الإسهام في إثراء الدراسة النصية للشعر العربي متمثلة في أحد رواه أبي الحسن بن علي التهامي.

أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على لغة الشاعر من خلال دراسة ظاهرة التقديم، والتأخير عن طريق تحليل الأبيات الشعرية.
2. معرفة الأغراض التي من أجلها قدم الشاعر، أو آخر عنصرا من عناصر الجملة.
3. عرض أشعار الشاعر على لغة العرب القديمة، وقواعدهم وإثبات المتفق والمختلف عليه.

الدراسات السابقة:

على الرغم من مكانه الشاعر لم يحظ شعره بدراسة لغوية، وما تم دراسته كان في مجال الدراسات الصوتية، كالصورة الصوتية في رأييه أبي الحسن التهامي، أو مجال الدراسات البلاغية كالصورة البيانية في شعر أبي الحسن التهامي دراسة بلاغية نقدية، أمّا ما يتعلق بالدراسة النحوية في جال الشعر وغيره فهي كثيرة منها ما يلي:

1. شعر حسن كامل الصيرفي دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير أعدها الباحث: صالح عبد العظيم فتحي.
2. الجملة الفعلية في نهج البلاغة دراسة دلالية، رسالة ماجستير أعدها الباحث: رمضان ربيع خضري.
3. بناء الجملة في شعر شوقي دراسة نحوية دلالية، رسالة دكتوراه أعدتها الباحثة: إلهام سيف الدولة حمدان.

منهج الدراسة:

سنقوم الدراسة علي تحليل الأبيات، لمعرفة مواضع التقديم والتأخير عند الشاعر، والأغراض التي من أجلها قدم الشاعر، أو آخر عناصر من عناصر الجملة، وسينهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل الأبيات، مع العناية الكاملة بآراء النحاة العرب فيما يعرض من قضايا البحث، ومسائله، وفي سبيل ذلك سأعتمد في هذه الدراسة إلي جمع المادة العلمية التي اعتقد بوجودها في المؤلفات السابقة، كمؤلف سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والجرجاني، وابن الأثير وغيرهم، وكذلك الكتب الحديثة لبعض اللغويين أمثال: د. محمد حماسة عبد اللطيف، د. علي أبو المكارم، د. مهدي المخزومي، د. عصام عبد المنصف أبو زيد وغيرهم، وسأرجع إلي المعاجم اللغوية أن دعت الحاجة مركزا علي معجم لسان العرب.

المناقشة

ظاهرة التقديم والتأخير:

تعد ظاهرة التقديم والتأخير من أقدم الظواهر اللغوية في لغتنا العربية، ولقد تحدث عنها سيبويه في أول الكتاب، وقسم التقديم إلى ما يمكن أن يتقدم في الرتبة دون الحكم، كتقديم المفعول به علي فاعله، أو يتقدم في الرتبة والحكم معاً كتقدم رتبة المفعول به وحكمه في باب الاشتغال إذا ما ارتفع بالابتداء كما في قولهم: زيد ضربته⁽ⁱⁱⁱ⁾ ولقد تأثر علماء العربية بعض سيبويه، فاهتم بدراسته كثير من المتقدمين من النحاة، واللغويين، والبلاغيين، فإن حتى تحدث عن التقدم، والتأخير في فصل واحد تحت باب شجاعة العربية^(iv)، وجعل التقديم على ضربين، أحدهما ما يقبله القياسي، والآخر ما يسهله الاضطرار^(v). والجرجاني جعله من نظم الكلام، وأفرد له فصلاً مستقلاً^(vi) وجعل التقديم على وجهين:

الأول: تقديم على نية التأخير كتقديم خبر المبتدأ عليه، وتقديم المفعول على الفاعل.

والثاني: تقديم ليس على نية التأخير، ولكن على أن تتقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له بابا غير بابه وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، أو يكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذاك علي هذا ومثال ما تصنعه يزيد المنطلق حيث تقول مرة زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيد^(vii).

وابن الأثير جعل التقديم علي ضربين:

الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو آخر المقدم، أو قدم المؤخر لتغير المعنى.

الثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له لذلك، ولو آخر لما تغير المعنى^(viii).

فالتقديم، والتأخير أسلوب من الأساليب التي يلجأ إليها المتكلم عندما يرمي إلي معنى معين يفهمه السامع، وتطمأن إليه نفسه، فهو من الأساليب التي تدل على سعة تصرف اللغة، وبديع لطائفها التي تقي بإغراض المتكلم في التعبير عما يجيش في خلجات نفسه ومكونات ضميره^(ix).

المبحث الأول: التقديم في الجملة الاسمية البسيطة

تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر « لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف »^(x)، وقد يخالف الترتيب الاعتيادي، فيقدم الخبر، ويؤخر المبتدأ فيكون واجباً أحياناً، وجائزاً أحياناً أخرى^(xi).

أولاً: التقديم الواجب.

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في المواضع التالية:

1. أن يستعمل في مثل من الأمثال نحو واد بنو سعيد^(xii).
2. أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد؟ وكيف عمرو؟
3. أن يكون كم الخبرية، أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك ! وصاحب كم غلام أنت.
4. أن يكون اسم الإشارة ظرفاً نحو ثم زيد، هنا عمرو.
5. أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة، وهو الظرف، والجار والمجرور.
6. أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم.
7. أن يكون الخبر مسنداً دون أمّا إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو **وَأَيَّةَ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ** سورة يس، من الآية 41. إذ لو أخر لا لتبس بالمكسورة.
8. أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد، والى مقرون بفاء نحو: أما في الدار فزيد، والى مشتمل على ضمير ملابسه، نحو: في الدار صاحبها، إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبه.

ثانياً: التقديم الجائز

يجوز تقديم الخبر إذا لم يكن هناك مانع يوجب التقديم، فيجوز تقديم الخبر إذا كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ، أو سببه، أو ناصباً ضميره، أو مشتملاً عليه وعلى ضمير ما أضيف إليه، أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر (xiii).

" فالأول نحو: قائم زيد، والثاني نحو: قائم أبوه زيد، والثالث نحو: ضربته زيد، والرابع نحو: قائم أبوه زيد، والخامس نحو: في داره قيام زيد، وفي داره عبد زيد، والسادس نحو: زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب، ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع، والمفسر في الأخير إلا هشاماً منهم فأجاز الأخير بصورتيه، ووافقه الكسائي على حواز الصورة الثانية، وهي زيداً أبوه ضارب، دون زيداً أبوه ضرب" (xiv).

تقديم الخبر في ديوان التهامي:

في شعر التهامي العديد من الأمثلة التي ورد فيها الخبر مقدماً على المبتدأ في مائة وخمسة وأربعين موضعاً تقديماً واجباً، وفي ثمانية وأربعين موضعاً منها كان تقديماً جائزاً، ولكن الشاعر وظف التقديم بنوعية في خدمة أغراضه الفنية.

فمن أمثلة التقديم الواجب في ديوان التهامي قوله:

وللمعادي رتب في العلى الرأي ثم الكيد ثم الكفاح (xv)

في البيت السابق قدم الشاعر الخبر الجار والمجرور (للمعادي) على المبتدأ النكرة رتب، والغرض من تقديم الجار والمجرور إفادة التخصيص.

وقوله أيضاً:

لكل أمرىء منهم في المجد رتبة... على قدرٍ أو حُطّةٍ يستدرها (xvi).

حيث قدم الشاعر الخبر الجار والمجرور (لكل امرىء) على المبتدأ النكرة (رتبة) والغرض من هذا التقديم إفادة التخصيص.

ومن أمثلة التقديم الجائز في ديوان التهامي

قوله: لله آل المغربي فإنهم... كنز الفقير ونجعة المتأدب (xvii)

في البيت السابق قدم التهامي الجار والمجرور (لله) على المبتدأ المعرف بالإضافة (آل المغربي) تقديماً جائزاً وأفاد التقديم التخصيص.

وقوله أيضاً:

لحى الله قلبي ماله الدهر عاكفاً... عليها ومن شأن القلوب الثقلب

في البيت السابق قَدَّم التهامي الخبر الجار والمجرور (من شأن القلوب) على المبتدأ المعرف بآل (التقلب) وقد أفاد التقديم التخصيص.

المبحث الثاني: التقديم في الجملة الاسمية الموسَّعة:

أولاً: تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها:

اختلف النحويون في تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها فأجاز البصريون تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، واستدلوا بما ورد من النصوص، فمن تلك ما ورد في القرآن في قوله تعالى: { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ } سورة الروم، الآية 47.

ومن الشعر قول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصَّةً لذَّأته با دَكَارِ الموتِ والهَرمِ^(xviii)

ومنع الكوفيون تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وحجَّتُهُم في ذلك أَنَّ الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه^(xix)، وقد وافق التهامي جمهور البصريين في جواز تقديم الخبر على الاسم في أفعال هذا الباب، حيث تقدم خبر كان وأخواتها على اسمها في خمسة وخمسين موضعاً، وكانت كان أكثر الأفعال استعمالاً من حيث تقديم الخبر، فقد تقدم خبرها على اسمها في اثنين وعشرين موضعاً، ثم جاءت بعدها ليس فتقدم خبرها في ثمانية عشر موضعاً، ثم جاءت بعدها (ما) فتقدم خبرها في عشرة مواضع.

فمن أمثلة التقديم خبر كان على اسمها قول التهامي:

بجبلِ أبي الذَّوَادِ أصبحتُ ممسكاً وحسبي إنْ كان ينفعني الحسب^(xx)

ف (كان) في البيت السابق قَدَّم خبرها الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (ينفعني) على اسمها المعرف بآل (الحسب). وهذا التقديم جائز عند جمهور البصريين.

ومن أمثلة التقديم خبر ليس على اسمها قول التهامي؛

لأنَّ راحتَه تَجَرُّ ليس لها ردُّ ومن ذابردُّ البحر إن زفرا^(xxi)

ف (ليس) في البيت السابق قَدَّم خبرها الجار والمجرور (لها) على اسمها النكرة (ردُّ) وهذا التقديم جائز ومن أمثلة التقديم خبر ما على اسمها قول التهامي:

دون العُلَى ملحمةٌ فخمَةٌ سلاحها المال ومالي سلاح^(xxii)

ف (ما) حرف نفي وهو من الحروف العاملة عمل كان، وخبره المقدم الجار والمجرور (لي) واسمها المؤخر الاسم النكرة (سلاح) وهذا التقديم واجب، لأن الخبر جار ومجرور، والمبتدأ نكرة^(xxiii).

ثانياً: تقديم خبر كاد على اسمها:

ذكر السيوطي أنّ خبر أفعال المقاربة يجوز توسطه بين الفعل، والاسم إذا لم يقترن ب (أن) نحو: طفق يصليان الزيدان^(xxiv) والعلة فيما ذكر ابن مالك أن "أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعال، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل أيضاً، فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعيف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف"^(xxv) وقد تقدم خبر كاد على اسمها في موضع واحد في ديوان التهامي هو قوله:

تكاد تناجيه بأعزب منطق على الخلق من حسن الفعال المحايد^(xxvi)

في البيت السابق ورد الفعل المضارع (تكاد) ناقصاً، وقد دل على معنى المقاربة، وقدم خبره الفعل المضارع المجرد من (أن) المصدرية وهو (تناجيه) على اسمه المعروف بآل (المحامد) ويلاحظ أن الشاعر قدم الخبر على الاسم للمحافظة على الوزن والقافية، وهذا التقديم من الناحية النحوية جائز كما زعم السيوطي.

ثالثاً: تقديم خبر إن على اسمها.

نكر ابن يعيش أن إن وأخواتها يمتنع فيها تقديم الخبر على الاسم إذا لم يكن ظرفاً، فإذا كان الخبر المقدم ظرفاً جاز تقديمه، والعلة فيما قال ابن العيش أن هذه الحروف - أعني - إن وأخواتها حروف جاحدة لا تتصرف تصرف الأفعال^(xxvii) وجاء في المقتضب

"فأمّا التقديم والتأخير نحو إن منطلق زيداً فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد، لا تقول فيه فعل، ولا فاعل كما كنت تقول في كان يكون وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة، ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً أو غير خبر جاز وذلك إن في الدار زيداً، وإن في الدار زيداً قائم، وإنما جاز ذلك، لأن الظروف ليس مما تعمل فيه إن لوقوع غيرها فيه"^(xxviii)

وعلى هذا قال ابن مالك:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي^(xxix)

أي، يلزم تقديم الاسم في هذا الباب، وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً أو مجروراً، فإنه لا يلزم تأخيره^(xxx) وقد تقدم خبر إن على اسمها في موضع واحد هو قول التهامي:

إن لي يا أبالحسين فؤاداً فارغاً من هوى الورى منكوسا^(xxxi)

ف(إن) في البيت السابق حرف توكيد دل على توكيد مضمون الجملة الاسمية، وقدم الشاعر الجار والمجرور (لي) وهو الخبر على الاسم (فؤادا) لإفادة التخصيص، وهذا التقديم جائز عند جمهور البصريين.

المبحث الثالث: التقديم في الجملة الفعلية البسيطة.

أولاً: تقديم المفعول به على الفاعل:

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأنه كالجزء منه، ثم يأتي بعده المفعول، وقد يعكس الأمر فيتقدم المفعول به على الفاعل.

قال ابن مالك:

والأصل في الفاعل أن يتصلاً والأصل في المفعول أن ينفصلاً^(xxxii)

وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل^(xxxiii)

وتقديم المفعول به على الفاعل على قسمين: جائز وواجب، فالجائز كقوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} سورة القمر، الآية 41. والواجب يكون في مواضع هي:

1. أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول به، فيجب تأخير الفاعل، وتقديم المفعول به نحو: أكرم سعيداً غلامه، لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

2. أن يكون المفعول به من الألفاظ التي لها الصدارة، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام كقوله تعالى: {أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} سورة الإسراء، من الآية 110. وأي رجل ضربت؟

3. أن يكون الفاعل منحصراً نحو: أمّا ضرب زيداً إلا أنا، وإنما ضرب عمراً زيداً.

4. أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل، والفاعل اسماً ظاهراً نحو: أكرمني عليّ^(xxxiv).

تقديم المفعول به في ديوان التهامي:

في ديوان التهامي العديد من الأمثلة التي تقدم فيها المفعول به على الفاعل، فقد ورد تقديم المفعول به على الفاعل في مائة وخمسة وسبعين موضعاً وذلك على النحو التالي:

أ. التقديم الواجب: تقديم المفعول به على الفاعل تقديماً واجباً في تسعة وسبعين موضعاً منها قوله: كُرُوا

فلم ينفعهم إقدامهم ومضوا فلم ينفعهم الإدبار^(xxxv)

فالمفعول به الضمير البارز المتصل بالفعل (ينفع) يلزم تقديمه على الفاعل (إقدامهم) وهو تقديم من

قبيل الضرورة، والوجوب، ومثله في عجز البيت الضمير المتصل بالفعل (ينفع) يلزم تقديمه على الفاعل (الإدبار).

ومن أمثلة تقديم المفعول به على الفاعل تقديماً واجباً قول التهامي:

فيلقاك بالجوّد الجنّي غنيّها ويلقاك بالوجه الطليقي فقيرها^(xxxvi)

فالمفعول به الضمير البارز المتصل بالفعل (يلقى) يلزم تقديمه على الفاعل (غنيها) في صدر البيت، والفاعل (فقيرها) في عجز البيت، وهو تقديم من قبيل الضرورة والوجوب.

ب. التقديم الجائز: تقدم المفعول به على الفاعل تقدماً جائزاً في ستة وتسعين موضعاً منها قول التهامي:

ساستُ أقاليم الوري أقالمةُ فأجمَّ أطراف القنا وأراحا^(xxxvii)

فالمفعول المقدم في البيت السابق هو الاسم المعرف بالإضافة (أقاليم الوري)، والفاعل المؤخر هو الاسم المعرف بالإضافة (أقالمة) وهذا التقديم جائز، إذ يجوز للشاعر أن يقدم الفاعل ويؤخر المفعول فيقول: ساست أقالمة أقاليم الوري، لكنه قدم المفعول به للعناية والاهتمام، وكذلك للحفاظ قافية القصيدة. قال سيوي " فإن قدمت المفعول به، وأخرت الفاعل جري اللفظ كما جري في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدالله ؛ لأنك أردت به مؤخرًا، ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرًا في اللفظ فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي كثير كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه اعني، وإن كان جميعاً يهمانهم ويعنيانهم^(xxxviii) .

ومن أمثله أيضاً قول التهامي:

يحنُّ إلى أسمائه كلُّ منبرٍ فلو يستطيع اهتزَّ واخضرَّ عودها^(xxxix)

فالجار والمجرور (إلى أسمائه) مفعول به مقدم على الفاعل (كلُّ منبر) وهو تقديم جائز، إذ يجوز للشاعر أن يقول: يحن كل منبر إلى أسمائه، ولكنه قدم المفعول للعناية، والاهتمام، وللحفاظ على القافية.

ثانياً: تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول.

إذا تعددت المفاعيل في الكلام فلبعضها الأصالة في التقدّم على بعض، إمّا بكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب ظنّ نحو: ظننتُ البدر طالعاً، وإمّا بكونه فاعلاً في المعنى كما في باب أعطى نحو: أعطيت سعيداً الكتاب، ويجوز العكس إن أمن اللبسُ نحو: ظننتُ طالعاً البدر، ونحو: أعطيت الكتاب سعيداً^(xl).

ولقد تقدم المفعول الثاني على المفعول الأول في خمسة وثلاثين موضعاً منها قول التهامي:

ولقد ظننتُ بك الجميلَ فكن كما أمّلتُ تغنم مدحةً وثناءً^(xli)

فالفعل الماضي (ظننت) تعدى إلى مفعولين، وقدم الشاعر المفعول الثاني الجار والمجرور (بك) على المفعول الأول (الجميل) ؛ لإفادة التخصيص.

ومثله قوله أيضاً:

أهدى لنا في النوم نجداً كلّةً ببدوره وعضونه و طبائه^(xlii)

فالفعل الماضي (أهدى) تعدى إلى مفعولين، وقدم الشاعر المفعول الثاني، وهو الجار والمجرور

(لنا) على المفعول الأول وهو كلمة (نجدا) لإفادة التخصيص.

ثالثاً: تقديم جواب الشرط على الأداة والشرط.

يرتبط تقديم الجواب، أو معموله على الأداة، وشرطها بقضية الصدارة. فالجملة الشرطية "قد ترد في صور، وتراكيب تخالف التركيب العام الذي يقضي بأن يبدأ التركيب بالأداة ثم جملتين، إذ قد يتوسط الأداة الجملة الشرطية، حيث يسبقها كلام، ويتلوها كلام، وتتم بذلك جملة مفيدة، وتدور الأفكار المطروحة في هذا الصدد حول أمرين: الأمر الأول الشرط المطلوبة لصحة هذا التركيب، والثاني الخلاف علي ماهية الكلام السابق على الأداة أهو جواب أو غير جواب " (xliii).

فالبصريون لا يجيزون أن يتقدم على الأداة وشرطها شيء من معمولات الشرط ولا جوابه، وإن تقدم ما هو جواب من حيث المعنى فليس بجواب له لفظاً، بل هو دليل عليه كالعوض منه (xliiv).

أما الكوفيون فيجيزون أن يتقدم الجواب على الأداة وشرطها، فما ورد من ذلك فهو جواب في اللفظ، ولم يجزم ولم يصدر بالفاء، لتقدمه فهو عندهم جواب واقع موقعه (xliiv). ووافقهم المبرد، و أبو زيد الأنصاري، واحتج أبو زيد على أن المتقدم هو نفس الجواب بمجيئه مقروناً بالفاء في قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لَا نَكْسِي وَلَا بِمُعَمَّرٍ (xlivi)

ونسب السيوطي إلى الأخفش إجازة تقييم الجواب كالكوفيين ماضياً كان، أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت، وأقوم إن قمت (xliivii).

وقد تقدم جواب الشرط على الأداة والفعل في ثلاثة وعشرين موضعاً منها قول التهامي:

يَلُوحُ ضِيَاءُ الْمَلِكِ فَوْقَ جِبَاهِهَا إِذَا خَفَقَتْ رَايَاتُهَا وَبَنُودُهَا (xliiii)

ففي البيت السابق تقدم الجواب (يلوح ضياء الملك فوق جباهها) على الأداة والشرط (إذا خفقت راياتها وبنودها)، ويلاحظ أن التركيب الشرطي المعكوس قد احتفظ بدلالته الأصلية لأسلوب الشرط (xlix).

ومثله قوله أيضاً:

يَزِينُ الدُّوْلَةَ العَرَّا مَوْضِعُهُ إِذَا تَزَيَّنَتِ الأَمْلَاكُ بالدُولِ (l)

فالجواب في البيت السابق (يزين الدولة العررا موضعه) تقدم على الشرط (إذا تزينت الأملاك بالدول).

فلا داعي إذن لتقديم جواب محذوف مستخلص من الجملة كما زعم البصريون الذين يمنعون تقدم الجواب على الشرط ؛ لأن الشرط له صدر الكلام، وعليه يرى الباحث الأخذ بالمذهب الكوفي ما دام المعنى لا يختل بهذا التقديم، فإن ذلك يمنح الشاعر حرية التعبير فيتنوع التركيب الشرطي من التقديم إلي التأخير.

الخاتمة

الحمد لله الذي بعونه تتم الأعمال، وبتوفيقه وكرمه تتحقق الآمال، والصلاة والسلام على من كانت رسالته مسك الختام، وبلاغته مثار إعجاب ومحل اهتمام.

فبعد الانتهاء من هذه الدراسة أستطيع أن أوجز النتائج التي توصلت إليها وفيما يلي بيانها:

1. أن التهامي أكثر من تقديم المبتدأ على الخبر وكان التقديم واجباً في بعض المواضع، وجائزاً في بعضها الآخر، وجاء التقديم لإفادة التخصيص.
2. أن التهامي وافق جمهور البصريين في تقديمه لخبر كان وأخواتها على اسمها وكانت كان أكثر الأفعال استخداماً في بابها، وهذا ما قاله النحاة بأنها أم الباب.
3. أن التهامي قدم خبر كاد على اسمها وفقاً لما أجاز به بعض النحاة، وأن الشاعر قدمه للمحافظة على الوزن والقافية.
4. أن التهامي وافق جمهور البصريين في تقديمه خبر إن على اسمها لكونه جاراً ومجروراً ؛ لأن البصريين لا يجيزونه إلا إذا كان ظرفاً؛ لأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.
5. أن التهامي أكثر من تقديم المفعول به، وجاء عنده بنوعية التقديم الجائز، والتقديم الواجب، وكان الغرض من التقديم المحافظة على الوزن والقافية، أو العناية والاهتمام.
6. أن التهامي وافق جمهور الكوفيين في تقديمه جواب الشرط على الأداة والفعل، وكان التقديم واضحاً من حيث المعنى إذ لم يحتل التركيب الشرطي، وهذا يمنح الشاعر حرية التعبير وتنوع التركيب الشرطي من التقديم إلى التأخير.

وأخيراً فإنني أرى أن الشاعر قد التزم قواعد العربية في تراكيبه النحوية من خلال دراستي لظاهرة التقديم والتأخير في شعره، وكان يهدف إلى المعنى بعناية بالغة، ودقة فائقة، فإذا ما تم له تصوّر اختار له من اللفظ ما يناسبه، ومن التراكيب ما يزدهي به حتى يظهره في كامل الدقة والبراعة متحرراً الإيجاز في أسلوبه مبتعداً عن الألفاظ الغريبة والوحشية.

الهوامش

-
- (i) انظر الشواهد النحوية في شعر لبيد بن ربيعة، ص5.
- (ii) انظر ديوان التهامي ، ص7-9.
- (iii) انظر الكتاب ، ج1/ص34-80-81.
- (iv) انظر الخصائص، ج2/ص158.
- (v) انظر المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها.
- (vi) انظر دلائل الإعجاز، ص106-107.
- (vii) انظر المصدر السابق الجزء والصفحة نفسها.
- (viii) انظر المثل السائر أدب الكتاب والشاعر الابن الأثير، 28- ص20.
- (ix) انظر دلائل الإعجاز ص 109 .
- (x) شرح ابن عقيل ، ج 1 / ص213.
- (xi) انظر المصدر السابق ، ج 1 / ص217.
- (xii) انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج2/ص35-36.
- (xiii) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ج2/ص36، 37.
- (xiv) انظر المصدر السابق، في شرح جمع الجوامع ، ج2/ص.
- (xv) ديوان التهامي ، ص92.
- (xvi) المصدر السابق ، ص249.
- (xvii) ديوان التهامي ، ص50.
- (xviii) انظر همع والهوامع ، 22/ص87، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج1/ص105.
- (xix) انظر المصدر السابق ، ج 2 / ص87.

- (xx) ديوان التهامي ، ص65.
- (xxi) المصدر السابق ، ص203.
- (xxii) المصدر نفسه ، ص96.
- (xxiii) انظر شرح كافية ابن الحاجب، ج 4 / ص203.
- (xxiv) انظر همع والهوامع ، ج2/ص142.
- (xxv) المصدر السابق ، الجزء الصفحة نفسها.
- (xxvi) ديوان التهامي ، ص162.
- (xxvii) انظر شرح المفصل لابن يعيش، ج 1 / ص 256 ، شرح كافية ابن الحاجب ج1/ ص256.
- (xxviii) المقتضب م2، ج 4 / ص 394، انظر شرح المفصل لبن يعيش، ج1/ ص256.
- (xxix) ألفية ابن مالك في النحو الصرف / ص 21 .
- (xxx) انظر شرح ابن عقيل، ج 1 / ص320.
- (xxxi) ديوان التهامي، ص275.
- (xxxii) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص24.
- (xxxiii) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى، ص184.
- (xxxiv) انظر، المصدر السابق، ص 185-186.
- (xxxv) ديوان التهامي، ص216.
- (xxxvi) المصدر السابق، ص249.
- (xxxvii) المصدر نفسه، ص76.
- (xxxviii) الكتاب، ج 1 / ص34.
- (xxxix) ديوان التهامي، ص133.
- (xl) انظر جامع الدروس العربية، ج 3، ص389، شرح الألفية لابن مالك للمرادي ، ج1، ص301.
- (xli) ديوان التهامي ، ص27.
- (xlii) المصدر السابق، ص16.
- (xliii) الجملة الشرطية عند نحاة العرب، ص 303 ، 304.
- (xliv) انظر شرح كافية ابن الحاجب، ج4، ص104، وهمع الهوامع ، ج 4 ، ص333.
- (xlv) انظر المصدر السابق، ج 4 ، ص104، والمقتضب، م1، ج2، ص370.
- (xlii) انظر شرح التسهيل لابن مالك ، ج3، ص404.
- (xlvii) انظر همع الهوامع ، ج4، ص333.
- (xlviii) ديوان التهامي، ص135.
- (xlix) انظر في النحو العربي نقد وتوجيه، ص289.

(¹) ديوان التهامي، ص317.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق د. هادي حسن حمودي، ط1، 1420هـ- 1999م، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

2. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة المعاني، والبيان، والبديع، د. عبد المتعال الصعيدي، ط1، 1430هـ- 2009م، مكتبة الآداب القاهرة.

3. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، تحقيق سعد كريم الفقي، ط1، 1422هـ- 2001م، دار اليقين.

4. جواهر البلاغة في المعاني، والبيان، والبديع، السيد أحمد الهاشمي، دققه وفهرسه حسن نجار محمد، ط2، 1426هـ- 2005م، مكتبة الآداب- القاهرة.

5. جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، تحقيق وتعليق مجدي فتحي السيد، دار التوفيقية، القاهرة.

6. الحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ط1، 2007م، دار غريب- القاهرة.

7. الخصائص، ابن جني، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، ط1، 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

8. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق محمد محمد شاكر، ط3، 1413هـ- 1992م، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر- دار المدني- جدة.

9. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، 1429هـ- 2008م، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

10. شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: د. محمد كامل بركات، 1400هـ - 1980م، دار الفكر - دمشق.
11. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ - 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
12. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترلابادي، تقديم، د. إميل بديع يعقوب، ط3، 1428هـ - 2007م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
13. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، تقديم د. إميل بديع يعقوب، ط1، 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
14. الشواهد النحوية في شعر لبيد بن ربيعة، د. عواطف أحمد كمال، ط1، 1421هـ - 2001م، دار الفكر العربي.
15. الكتاب، سيبويه، تحقيق: وشرح عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت - لبنان.
16. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير الجزري، ط1، 1419هـ - 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
17. معجم لسان العرب، ابن منظور، دار صادر - بيروت.
18. المقتضب، المبرّد، تحقيق حسن محمد، مراجعة د. إميل بديع يعقوب، ط1، 1999م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
19. النحو الوافي، عبّاس حسن، ط3، دار المعارف - القاهرة.
20. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق أ. عبد السلام محمد هارون، أ. د عبد العال سالم مكرم، 1421هـ - 2001م، عالم الكتب - القاهرة.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. الجملة في شعر نازك الملائكة، دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير أعدها الباحث: محمد عليوة علي.
2. شعر حسن كامل الصيرفي، دراسة نحوية دلالية، رسالة ماجستير أعدها الباحث: صالح عبد العظيم فتحي.